محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

د. صديق مسعود، أ.صديقي فؤاد جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص :

تعالج هذا المداخلة درجة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال تناولنا في النقطة الاولى التاصيل العلمي للافصاح اما النقطة الثانية فتنولنا محدادت الافصاح حسب البيئة الدولية وفي النقطة الثالثة تنولنة محددات الافصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية من خلال التشريعات والاحكام القانونية .

من خلال هذه الورقة العلمية خلصنا الى ان أهمية تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية ، وكذا قابلية المعلومات للمقارنة واستخدام معايير الأهمية النسبية والطابع الملائم في عملية الاعتراف والإفصاح عن الأحداث والمعاملات المالية سوف ينعكس ايجابا على سياسات الافصاح المحاسبي في الجزائر، كما أن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها يعتبر الجانب الأصعب تجسيدا .

الكلمات المفتاح :الإفصاح المحاسبي ،القوائم المالية ، المعايير المحاسبية الدولية ،النظامالمحاسبي المالي (SCF) ،المعلومات المالية.

المقدمة :

شهدت الجزائر عدة تحولات جذرية مست مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية أوجبت ضرورة تطبيق إصلاحات تساعد على تأمين التوازن في مسار الإصلاح على مستوى الكلي، ومن بين أهم هذه الإصلاحات هو الإصلاح المحاسبي الذي تهدف الدولة من خلاله إلى إيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية بين المؤسسات ، وذلك من خلال دعم الشفافية وتفعيل دور حوكمة الشركات كما أن تحقيق ذلك مرتبط أساسا بتطوير سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات .

تعتبر سياسات الإفصاح من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي يعتبر اكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي ، حيث يعتمد على توصيات وأراء مجلس معايير المحاسبية الدولية(IASB) ويتجسد ذلك في تبني معيار رقم 01 والمتعلق بعرض القوائم المالية ، كما أن تبني جل المعايير كان له انعكاسا ايجابيا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر، في اطار هذا التوجه تبرز إشكالية هذه

الورقة في : ***ما مدى انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر.***

أولا- التأصيل العلمي للإفصاح المحاسبي :

1. **مفهوم الإفصاح المحاسبي:**

تعددت مفاهيم الإفصاح المحاسبي بتعدد النتائج المتواخاة والتي تقوم على مقاربات الهدف من الإفصاح المحاسبي، في اطار نقدم أهم التعاريف التي تحوى مختلف المكامن والأهداف في الآتي :

"الإفصاح المحاسبي هو عبارة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية[1]"

" الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمين القوائم المالية من الأطراف الخارجية ، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"[2].

" الإفصاح المحاسبي يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[3]

" الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات"[4]

توجد بعض التعريفات الخاصة بالإفصاح المناسب لـــ Moonitz الذي صدر عن AICPA المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهو :

" الإفصاح المحاسبي المناسب و هو أن تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة"[5]

" الإفصاح المحاسبي المناسب و هو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس وتضليل[6]"

2. **خصائص الإفصاح** من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي[7] :

- يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي النظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية ؛
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات ؛
- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس ؛
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية).

3. **أنواع الإفصاح المحاسبي:** هناك عدة أنواع للإفصاح حسب الهدف [8]:

1) الإفصاح الكامل:

هو أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم ،كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترات محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

2) الإفصاح العادل:

هو أن تقدم المعلومات بشكل يحترم الإنصاف بين احتياجات جميع الأطراف ، و أن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى.

3) الإفصاح الكافي:

هو أن تقدم المعلومات بالشكل الذي يراعي الحد الأدنى للمعومات الواجب توفيرها في القوائم المالية.

4) الإفصاح الملائم:

أن تقدم المعلومات في القوائم المالية بحيث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

5) الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو أن تقدم المؤسسة معلومات مثل إعلان عن تقديرات مالية أو عن اكتتاب في رأس مال جديد.

6) الإفصاح الوقائي:

هو أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل ، بحيث تسمح بحماية الأطراف ذوى القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية ،

يوجد هناك معايير أخرى للتصنيف مثل إفصاح إلزامي وآخر اختياري ، وإفصاح عن معلومات كمية وأخرى وصفية ، ومعلومات ذات طابع نقدي وأخرى ليست ذات طابع نقدي.

ثانيا- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية و هي[9]:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبة وتباين طرق استخدامها لها ، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة. كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات ، لأن شكل و نوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

ب- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة ، و تعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا .

ت- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها ، و يتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية.

إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ وأعراف و فراضيات مقبولة قبولا عاما، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطة والحذر.

ث- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع.

رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية ، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

ج- **تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات :**

و هو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها ، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية ، و يعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

ثالثا – أساليب ومحددات الإفصاح المحاسبي :

أ- أساليب وطرق الإفصاح:

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة ، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى ، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك ، ويمكن إبراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي:

- الإفصاح في صلب القوائم المالية الأساسية؛
- استخدام المصطلحات والعرض المفصل؛
- استخدام الملاحظات والهوامش (الإيضاحات)؛
- استخدام الجداول والملاحق الإضافية.

1. الإفصاح في صلب القوائم المالية:

يعتبر من أوائل الأساليب استخداما ، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، و أغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.

2. استخدام المصطلحات والعرض المفصل:

إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم و تقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض

البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعني بدقة وتجنب التضليل ، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود إلى الإختيار الأنسب للعرض.

3. الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات):

لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، و يجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش. وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل ، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها ،كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهملة من طرف المستخدمين.

4. استخدام الجداول والملاحق الإضافية:

إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية ، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية . كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم ، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

5. أساليب مختلفة أخرى :

هناك أساليب أخرى إضافية و مهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي ، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية ، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة و تفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذالك من أهم أساليب الإفصاح.

ب- المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح بالقوائم المالية:

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية وهي[10]:

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

إن تحديد الادارة للمستخدمين الأساسين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك لمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية،كما أن تصنيف المستخدمين إلى رئيسيين وثانويين يختلف من بلد إلى أخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسة.

يرى Foster[11] أن مجموعة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتضمن حملة الأسهم (الحالين والمتوقعين)، المديرين ، العمال ،المقرضين ، الزبائن ، الحكومة ، الوكالات التنظيمية. أما عن FASB فيرون أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين.

حاليا تزايد الضغط على المؤسسات من أجل تنويع و رفع حجم الإفصاح ، و الاهتمام بالاحتياجات المتعلقة بالمستخدمين غير رئيسيين مثل المستهلكين والعمال .....

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف ، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول ، تضع معايير تتكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة ، فنجد التي تسعى إلى أهداف الضريبة تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على الشركات ، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالي.

إن شدة التنافس على الموارد المحدودة للتمويل في السوق المالي جعل المؤسسات تسعى إلى جذب إقبال المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقي من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتداخلين في السوق المالي .

3. المنظمات والمؤسسات الدولية[12]:

على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح وهي:

1) الجمعية الاقتصادية الأروبية EEA:

هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوربي تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

2) منظمة الأمم المتحدة UN:

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي (commissions on transactional corporation)

3) منظمة التعاون التنمية الاقتصادي OCDE:

(Organisation de Coopération et de Développement Economique) و تضم هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا. ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم ، وتضم أكثر من 100 دولة ،قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة ، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح ، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي ، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

رابعا – محددات الافصاح المحاسبي في الجزائر :

نعتمد في تقديم المحددات والضوابط المؤطرة للافصاح المحاسبي في الجزائر على قراءة متمعنة وعميقة في أهم النصوص القانونية للفعل المحاسبي في الجزائر وفق الآتي :

أ- قراءة لأهم نقاط القانون رقم 07-11 [13] والمتضمن النظام المحاسبي المالي .

1. التعريف ومجال التطبيق للقانون : تناول الفصل الاول من هذا القانون تعريفالمحاسبة المالية بأنها « نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية »

مجال التطبيق :لقد ألزم المشرع بعض الكيانات بمسك محاسبة مالية وهي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات ؛
- الأشخاص الطبعين أو المعنويين المنتجون لسلع أو الخدمات التجارية والغير تجارية إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛
- كل الأشخاص الطبعين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظمي.

2. الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية :

الإطار التصوري :يعتبر دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة.

أهم المبادئ المحاسبية لـــ (SCF) :يتضمن النظام عدة مبادئ متعارف عليها وهي (محاسبة التعهد ، استمرارية الاستغلال ، قابلية الفهم ، الدلالة ، المصداقية ، قابلية المقارنة ، التكلفة التاريخية ، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).

معايير المحاسبة : لقد تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) المعايير التالية :

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ؛
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها .

3. تنظيم المحاسبة :

- يلزم المشرع الكيانات التي تدخل في نطاق هذا النظام ، أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المتعلقة بالمعلومات التي تعالجها وتراقبها وتعرضها وتحرص على تبليغها ؛
- يجب أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وان تحول قيم العمليات التي تجري بالعملة الأجنبية للعملة الوطنية؛
- يجب على كل الكيانات التي تدخل في إطار هذا النظام أن تجري عملية جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل؛
- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج ، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع ووثيقة ثبوتية ،ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة (10) عشر سنوات على الأقل؛
- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي ، ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات؛

4. الكشوف المالية :

- تعد الكشوف المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه الكشوف ما يلي : (الميزانية ،حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول تغيرات الأموال الخاصة).

✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات مكملة عن ميزانية و حسابات النتائج .

- تعد هذه الكشوف وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه (04)أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية ؛
- يجب أن تعرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية وأن تكون معروضة بشكل يسمح بمقارنة السنة الحالية مع سابقتها؛

- تعد الفترة التي تعبر عنها الكشوف المالية بـــ(12) اثني عشر شهرا وتكون في 31 ديسمبر ، غير أنه يمكن استثناء ذلك إن كانت طبيعة النشاط لا تسمح.

5. الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة :

- ألزم المشرع كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ، ويشرف على عدة كيانات أن يعد كشوف مالية في كل سنة تكون مدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات؛
- تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني ، التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن تربط بينهما روابط قانونية مهيمنة ، أن تعد وتنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كأنها كيان واحد .

6. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية :

- النظام يعطي للكيان إمكانية إجراء تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية ، ويجب أن يكون ذلك من أجل هدف أساسي وهو تحسين نوعية الكشوف المالية ، ويسمح بالحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية ، أو عرضها في إطار تنظيم جديد ؛
- تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والإتفاقيات والممارسات التي يطبقها الكيان لإعداد وعرض القوائم المالية .

ب–قراءة لأهم نقاط المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 [14]:

- الإطار التصوري للمحاسبة المالية يعرف ما يلي: (المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالإتفاقيات والمبادئ والتقيد بخصوصيات النوعية للمعلومة المالية ،يعتبر مرجعًا لوضع معايير جديدة ،يسَهِل تفسير المعايير المحاسبية ،يساعد على تطوير المعايير وتحضير الكشوف المالية وتفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية ، وكذا إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير).
- أكدا المرسوم على إلزامية إحترام المبادئ المنصوص عليها صراحة في القانون 07–11 مثل: محاسبة آثار المعاملات على أساس محاسبة الإلتزام ، وكذا إعداد الكشوف وفقا لاستمرارية النشاط ، و الحرص على إنتاج معلومات مالية تتوفر على خصائص نوعية مثل الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح ؛
- ضرورة الفصل بين الكيان ومالكيه في الممارسات المحاسبية ؛
- يعتبر الدينار الجزائري هو وحدة القياس للمعاملات والأحداث ، وكذا ضرورة أن لا تدرج إلا المعاملات والأحداث القابلة لتقويم نقدا ، أما الغير قابلة للتقويم نقدا فيمكن الإشارة إليها في الملحقات ؛

- يعتبر مبدأ الأهمية النسبية من أهم القيود التي تحدد المعلومات المالية الواجب إظهارها بالتفصيل ، حيث تعتبر المعلومة مهمة نسبيا إذا كان حذفها أو إهمالها يؤثر على قرارات المستخدمين ،أما المعلومات الغير مهمة نسبيا فيتم عرضها في شكل مجامع على أساس خصائص متجانسة ؛
- يجب الفصل بين الدورات المحاسبية بحيث تتحمل كل دورة الأعباء الخاصة بها وتنسب إليها إيراداتها ، أما الفرق بين الأعباء والنتائج فيعبر عن نتيجة الدورة المعنية ؛
- من الضروري ربط أي حدث بالسنة المقفلة ، إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية القائمة عند تاريخ الإقفال . أما في حالة عدم تأثيرها فلا تربط، إلا أنه يجب الإشارة إليها في الملاحق ؛
- بالنسبة لمبدأ الحيطة يجب إدراجه في حالة الشكوك حول المستقبل فيما يخص الديون أو النتائج..
- يجب أن تقيم الأصول بالتكلفة التاريخية ، باستثناء الأصول البيولوجية والأدوات المالية فإنها تقيم بقيمتها الحقيقية ؛
- تعبر الأصول على الموارد التي يسيرها الكيان بهدف الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ، وتقسم هذه الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية؛
- الإندماج : يعتبر أي كيان يراقب كيان آخر إذا كان : (يملك بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت ؛السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت في إطار اتفاق مع شركاء آخرين، سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري الكيان ،سلطة تحديد السياسات المالية و العملياتية ،سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في إجتماعات هيئات التسيير).
- الكيانات الصغيرة ملزمة بإعداد كشوف مالية خاصة وهي :(وضعية نهاية السنة المالية ، حسابات نتائج السنة المالية، جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية).

الخـــاتـــمـــة :

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى ما يلي :

- تتوقف فاعلية النظام المحاسبي في الجزائر على تعظيم المنافع والاستخدمات المتواخاة من مخرجاته، الامر الذي يتأتى بشكل أساسي من خلال تبني نظام الافصاح الفعال على تلك المخرجات؛
- تسمح الأحكام المتعلقة بتحديد محتوى وشكل القوائم المالية ، و طبيعة المعلومات المالية بزيادة منفعة المقارنة بين المؤسسات ، سوء كان لنفس المؤسسة من خلال عمود السنوات السابقة أو عدة مؤسسات متجانسة النشاط من خلال توحيد شكل ومحتوى القوائم المالية ؛

- إن معايير الاعتراف والإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق والتجسيد إلا أن أهمها هو معيار الأهمية النسبية وكذا الطابع الملائم لأعلام وهذا مأخذ به النظام المحاسبي المالي (*SCF*)؛
- إن تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات وكذا المناطق الجغرافية يسمح بتحديد مواضع القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة ، وذلك من اجل ترشيد القرارات المالية المتعلقة بالتمويل ؛
- إن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها ، يسمح بتكافؤ الفرص بين المتعاملين في السوق المالي ، إلا أن أهم مستخدم يتم استهدافه لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية هو المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

[1]– محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، دار ايتراك ، القاهرة ، 2005، ص 577.

[2]– نفس المرجع ص578 .

[3]– ناصر محمد علي المجهلي ، مرجع سابق ، ص 106.

[4]– رضوان حلوى حنان ، مرجع سابق ، ص 212.

[5]– وليد ناجي الجيالي ، **نظرية المحاسبة** ،منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ،2007 ،ص 370.

[6]– مطر محمد عطية ، **مرجع سابق** ، ص 371.

[7]– حواس صالح "***التوجه الجدي نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية*** " أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ، 2008، ص 122.

[8]– لطيف زيود و آخرون "***دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار***" ، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد رقم 29 ،العدد رقم 1 ،2007 ، سوريا ، ص180.

[9]وليد ناجي الحيالي ، **مرجع سابق**، ص371 .

[10]– محمد المبروك أبوزيد ،مرجع سابق، ص 586.

[11]- Foster، عن ، نفس المرجع (محمد المبروك أبو زيد) ، ص 586.

[12] نفس المرجع ، ص 590.

[13]القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـــ 25نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

[14] المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق ل26 مايو سنة 2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـــ 25نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.